

**THE ROLE OF BANKING RISKS IN THE QUALITY OF FINANCING DECISIONS IN
THE SUDANESE BANKING SECTOR
(CASE STUDY OF THE COMMERCIAL FARMER BANK)**


Alzibair D.A. DAFALLA¹

Researcher, Ibn Khaldun University College, Sudan

Abstract:

The study dealt with the role of banking risks in the quality of financing decisions in the Sudanese banking Sector. The problem of the study is that there is weakness in banking finance and investment decisions, which leads to an increase in banking risks in the aspects of granting financing and banking investment, the study of aimed to identify the extent of banking risks on the quality of granting decisions banking finance and investment in the Sudanese banking sector, and the study followed the descriptive analytical approach by preparing a questionnaire and distributing it to the community ,the establishment of controls and bases for evaluating the nature of the clients activity leads to the quality of banking financing and investment decisions ,the study concluded with a number of recommendations the most important of which is the need to establish a mechanism to monitor the status of individual financing ,including determining the adequacy of specialties and drugs and encouraging banks to develop an internal risk classification for risk management..

Key words: Bank Risk, Quality of Financing Decisions, Banking System.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.18.13>

¹  alzupairalzain1234567@gmail.com, <http://orcid.org/0000-0002-3509-2721>

دور المخاطر المصرفية في جودة قرارات التمويل في القطاع المصرفي السوداني (دراسة حالة مصرف المزارع التجارى)

الزبير دفع الله الزين دفع الله

الباحث، كلية ابن خلدون الجامعية، السودان

الملخص:

تناولت الدراسة دور المخاطر المصرفية في جودة قرارات التمويل في القطاع المصرفي السوداني، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك ضعف في قرارات التمويل والاستثمار المصرفي مما يؤدي إلى زيادة المخاطر المصرفية في جوانب التمويل والاستثمار المصرفي وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المخاطر المصرفية في جودة قرارات منح التمويل والاستثمار المصرفي في القطاع المصرفي السوداني واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة وتنوع أهمية الدراسة في أهمية وقياس مخاطر قرارات منح التمويل المصرفي وبنيت الدراسة على اختبار فرضية أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية وجودة قرارات منح التمويل المصرفي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل وجودة قرارات التمويل والاستثمار تبين أن وضع ضوابط وأسس لتقييم طبيعة نشاط العميل يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة وضع آلية لمراقبة وضعية التمويل الفردية ومن ضمنها تحديد كفاية المخصصات والمدخرات وتشجيع المصارف على تطوير تصنيف للمخاطر الداخلية لإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، جودة قرارات التمويل، النظام المصرفي.

المقدمة:

تعد الصناعة المصرفية أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر، إذ يمثل التعاون بين البنوك المركزية والجهات الرقابية حجر الأساس للرقابة الفعالة واللازمة لضمان سلامة النظام المصرفي، ولذلك عندما اجتمعت عشر دول كبرى في مدينة بازل السويسرية لوضع معايير رقابية موحدة، وتوصيات سميت بمقررات لجنة بازل حيث تؤدي هذه المعايير إلى متانة الأوضاع المصرفية وسلامتها علمياً، بأن الصناعة المصرفية عمل تركز عليه اقتصاديات الدول لتستمر عجلة الحياة في كافة دول العالم، وفي ظل ذلك التطور وثورة المعلومات والاتصالات، وصلتها الوثيقة بالعمل المصرفي حيث يتعين على أي مصرف كان أم تقليدياً أن يسعى لأن يكون مصرفاً رائداً في مجال العمل المصرفي بتقديم خدمات مصرفية متكاملة لتعزيز مركزه المالي كمؤسسة مالية في الأسواق المحلية والأقليمية والدولية، مما يستدعي ضرورة وجود متابعة ورقابة مصرفية فاعلة من جانب الجهات الرقابية، لأن التوءمة التي تربط بين المخاطر والائتمان كما يراها معظم الخبراء المصرفيين تحتاج إلى تفهم من الجهات الرقابية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على وجهة نظر خبراء الاستثمار والتمويل المصرفي فيما يتعلق بالمشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف السودانية في الحد من مخاطر التمويل والاستثمار وعدم جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي وفي محاولة للبحث عن بعض الحلول التي يمكن أن تساعد على زيادة عنصر عدم التاكيد في قرارات التمويل والاستثمار المصرفي من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل المصرفي وجودة قرارات التمويل المصرفي في القطاع المصرفي السوداني؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة العلمية في:

- التعرف على مفاهيم إدارة المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي السوداني.
- بيان أثر المخاطر المصرفية على جودة قرارات منح التمويل المصرفي.
- أما الأهمية العملية:
- من طبيعة الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في تزويد إدارة الائتمان والتمويل بمخاطر منح التمويل المصرفي
- التعرف على أثر المخاطر المصرفية في جودة اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
- تعكس هذه الدراسة مدى تطور القطاع المصرفي السوداني ومواكبته للتطورات العصرية في هذا المجال.

فرضيات الدراسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر المصرفية وجودة قرارات منح التمويل المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى فاعلية إدارة المخاطر المصرفية في مساعدة إدارة التمويل في اتخاذ قرارات التمويل المصرفي.
- تقييم أثر المخاطر المصرفية على جودة قرارات منح التمويل المصرفي في القطاع المصرفي.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف أثر إدارة المخاطر المصرفية على جودة قرارات منح التمويل المصرفي في القطاع المصرفي السوداني.

أدوات الدراسة:

تتمثل البيانات الأولية في (الاستبيان) والمقابلات الشخصية والملاحظة والبيانات الثانوية في الكتب والمراجع والدوريات والمجلات والتقارير والمنشورات الرسمية.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد القادر محمد الخضر (2005م): تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام المنشآت بتطوير وإنشاء أقسام لإدارة الأرباح والمحاسبة الإدارية للعب الدور المناط بها في عمليات تحليل وتفعيل الأرباح لحل مشاكل تكاليف التشغيل المتزايدة، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ما جد من تطورات على مفهوم إدارة الأرباح والقيمة، التعريف بآخر النظريات وأحدث الأساليب التي تعالج مشاكل زيادة التكاليف وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الاحتفاظ بالمخزون يؤدي إلى زيادة الأرباح، زيادة التكاليف التشغيلية ناتجة عن عدم استخدام الأساليب الحديثة، التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة إلى السلع يؤدي إلى تخفيض التكاليف وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أبرزها ضرورة التخلص من الأنشطة التي لا تضيف إلى قيمة السلع، التركيز على الأنشطة التي تجذب العملاء وتؤدي إلى زيادة المبيعات.

دراسة محاسن النور عبدالقادر (2005 م): تمثلت مشكلة الدراسة في عدم تحديد تكلفة إنتاج الوحدة بصورة دقيقة وتتبعها بشكل ملائم حيث أغلب المنشآت الصناعية بولاية الخرطوم تعتمد على استخدام نظرية إدارة الأرباح الإجمالية في تحديد تكلفة منتجاتها وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين جودة التدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة اعتماداً على الدراسات السابقة التي أثبتت أن جودة التدقيق تعمل على الحد من إدارة الأرباح في الشركات العامة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق نظام إدارة الأرباح على أساس النشاط يؤدي إلى تحديد تكلفة الوحدة الإنتاجية للمنتجات بصورة دقيقة وعادلة وذلك حسب درجة استفادتها من الأنشطة الموجودة بالمنشأة، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها ضرورة تطبيق نظام التحفظ على أساس النشاط لأنه يوفر معلومات تفصيلية عن الأنشطة التي تساعد إدارات التكاليف داخل المنشآت الصناعية ودعمها بكوادر متخصصة في مجال التكاليف.

دراسة هاشم بشير محمد (2007): تمثلت مشكلة الدراسة في افتقار مؤسسات التعليم العالي بالسودان بشكل عام لأنظمة إدارة الأرباح وخصوصاً المعاصرة منها مثل (أنظمة الأرباح والتحفظ عليها) وهدفت الدراسة إلى إمكانية تطبيق أنظمة الأرباح على مؤسسات التعليم العالي بالسودان، للانتفاع من مخرجات نظام الأرباح على أساس النشاط من قبل مدراء الوحدات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي في صناعة قرارات رشيدة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هناك تباين واضحاً بين النظامين فيما يتعلق بتكلفة الخدمة التعليمية للطالب الواحد وتسمح آلية النظام المبني على الأنشطة بالعرض التحليلي للبرامج الدراسية وفقاً لمنهجية تقوم على النشاط، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها

ينبغي على مؤسسات التعليم العالي بالسودان أن تنتقل إلى استخدام نظام إدارة الأرباح على أساس النشاط، إذ أنه يحلل البيانات بشمولية تساعد المدراء على وضع الخطط بموضوعية.

دراسة أسامة محمد احمد (2008 م): تمثلت مشكلة الدراسة في أن القرارات المتعلقة بالتسعير من إدارة الأرباح في صياغة الاستراتيجية التسويقية في المصارف لا تستخدم نظام إدارة الأرباح الحديثة وبالأخص في عملية تسعير الخدمة المصرفية وهدفت الدراسة إلى رفع درجة اهتمام إدارة البنك بشكل عام، وإدارات التسويق المصرفي بشكل خاص بعملية التسعير كأحد أهم مكونات مزيج تسويق الخدمات المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لا يوجد قسم لإدارة الأرباح بالبنك وهذا يؤدي لعدم توفير المعلومات التي تساعد متخذي القرارات باتخاذ قرارات سليمة يساعد على تطبيق نظام إدارة الأرباح على الخدمات المصرفية، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تأسيس نظام متكامل للمحاسبة والإدارة بالبنك تستخدم فيه الأنظمة الحديثة لإدارة الأرباح بما فيها نظام التحفظ المحاسبي بهدف تحسين آلية اتخاذ القرارات في البنك.

المخاطر المصرفية وأهدافها وأهميتها وخصائصها:

تعريف الخطر

1. الخطر لغة: هو كلمه مستوحاة من المصطلح اللاتيني أي الذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيراً مقارنة مع ما كان منتظر والانحراف المتوقع.
 2. اصطلاحاً: يعرف الخطر على أنه الخسائر المادية المحتملة والخسائر المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المساعده لوقوع الخسارة (عبدلي، 2012، ص2).
- وهو حاله التاكيد المتعلقة بحدوث خساره ما وترتبط فرصة الخسارة إلى حد بعيد بمفهوم الخطر، ويمكننا تمييز فرصه الخسارة عن الخطر على أن هذا الأخير هو الاختلاف النسبي للخسارة الفعلية عن خساره المتوقعة (البليقي، و المهدي، 2006، ص25).

تعريف المخاطر المصرفية: تنوعت المخاطر المصرفية نظراً لكثرة المهتمين بالمجال المصرفي وبيئة كل منهم وكذلك اختلاف الزاوية التي ينظر كل منهم للمخاطر المصرفية ومن هذه التعريفات هي احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (رابح، و بلعجوز، 2011، ص2).

كما يحدد مفهومها كونه يتفق مع حالة التأكد كل منها يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في أحداث المستقبل بسبب تغيرات حالات طبيعیه وعدم ثباتها ولكن في حالة الخطر يستطيع متخذ القرارات أن يضع احتمالات في المستقبل اعتماداً على الخبرة السابقة والدراسات الإحصائية، وما إلى ذلك من معلومات تاريخية (حوري، 2006، ص61).

تعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها تحديد، تحليل والسيطره الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الاصول الماليه للمؤسسة أو المستثمر وبصفه أخرى فإن المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها (الراوي، 2009، ص10).

ويرى الباحث أن عملية المخاطر والتي تتمثل في اكتشاف المخاطر وتحليلها وقياسها سواء كان عن طريق تنظيم متكامل صمم خصيصاً لهذا الهدف أو سواء تمت بواسطة مجلس الإدارة العليا فإنها تتم بغرض احتواء المخاطر لزيادة الأرباح لا لتجنبها فبدون مخاطر تقل الأرباح أو تنعدم.

أهمية المخاطر المصرفية:

- تكمن أهمية المخاطر المصرفية في النقاط التالية: (صوريا، 2011، ص50).
 - المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين والمودعين والدائنين.
 - أحكام الرقابة والسيطره على المخاطر في الأنشطة.
 - تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.
 - تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخطر معينة لرقابة الأحداث والسيطره على الخسائر.
- ويرى الباحث أن أهمية المخاطر تكمن في توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة يمكن أن تؤدي لتقليل الربح أو عدم حدوثه ودراسة الخسائر لمعرفة أسباب حدوثها والحد منها مستقبلاً وكذلك الحفاظ على الأصول الموجودة وحماية مصالح المستثمرين والمودعين والدائنين.

أهداف المخاطر المصرفية:

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار البنك وسلامة جودة الخدمات، فتعد وظيفة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف المخاطر بشكل رئيسي إلى: (المدهون، 2011، ص39).

1. تصنيف تقلب استقرار الأرباح أو المكاسب:

حيث تساهم المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

2. استراتيجية النمو:

عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاماً تصبح الوقايه من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف المخاطر، كما تعتمد استراتيجية المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حاله حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك.

3. تعظيم قيمة البنك:

تساهم قرارات المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات.

ويرى الباحث أن المخاطر المصرفية تعتبر من أهم الوظائف في البنك حيث تقوم بالمحافظة على أصول المؤسسة وحمايتها من الخسائر.

خصائص المخاطر المصرفية:

تمتاز المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعه من الخصائص هي: (مسعود، 2000، ص24).

1. معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس
 2. تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشارك المؤسسة المالية عموماً في ثلاثة مخاطر هامة هي مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.
 3. تمتاز المخاطر بقدره تنبؤية خصوصاً في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخصص أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن.
 4. تمتاز المخاطر بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة أو ابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل المشتقات المالية.
- ويرى الباحث أن المخاطر تمتاز بعدة خصائص وهي أن معظم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات هي مخاطر مالية في المقام الأول كما أن معظم المؤسسات المالية تشترك في مخاطر السيولة و الائتمان ومخاطر السوق كما أن لها قدره عاليه على التنبؤ بالمخاطر وتعمل على إيجاد الحلول لها وكذلك تمتاز بعلاقتها بالأنظمة الأخرى في المنظمة حيث تقوم بمراقبتها لمعرفة ما إذا كان أثر المخاطر عليها إيجابياً أم سلبياً.

معايير وأدوات المخاطر وإجراءاتها وخطواتها:

أولاً: معيار العرض والإفصاح:

يحدد هذا المعيار متطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح وكذا مقتضيات العرض والإفصاح العام المتعلقة بالقوائم المالية الموحدة والقوائم المالية للمنشآت التي لا تزال في مرحلة الإنشاء، كما أنه يحدد كيفية معالجة التغيرات المحاسبية، والمكاسب أو الخسائر المحتملة. وفضلاً عن ذلك فإنه يحدد متطلبات إفصاح تعريف الوحدة المحاسبية وطبيعة عملها وطبيعة كل من القوائم المالية والسياسات المحاسبية والارتباطات والأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية (عبدالسلام، 1405، ص91).

ثانياً: نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بصرف النظر عن شكلها النظامي أو طبيعة نشاطها. بالإضافة إلى ذلك يحتوي هذا المعيار على اعتبارات محددة للأهمية النسبية يجب أخذها في الحسبان عند تقرير ما إذا كان من الواجب إبراز البنود أو الأجزاء أو المجموعات الواجب عرضها في القوائم المالية أو إذا كان من الممكن دمجها مع بنود أو أجزاء أو مجموعات معروضة في نفس القوائم المالية. ولا تنطبق هذه الاعتبارات على المواضيع الأخرى التي يتعرض لها معيار العرض والإفصاح العام. (شريف، 1409، ص190).

ويرى الباحث أن تحقيق الشفافية أن يتم بتزويد مستخدمي التقارير المالية بكافة المعلومات الهامة والملائمة في ضوء أهداف التقرير المالي ويشمل العرض العادل للقوائم المالية.

يمكن تحقيق الشفافية الكاملة لبورصة الأوراق المالية والتي تسهم في تحقيق الكفاءة العامة للسوق من خلال الإفصاح عن مجموعة من البيانات وهي: (الملا، 1998، ص11).

أ. البيانات التاريخية وتتمثل في المركز إلى الشركة وقوائم الدخل والتدفقات النقدية، وفيما يتعلق بهذا الإفصاح يجب إتباع مدخل التكاليف المتغيرة للإفصاح عن قائمة الدخل، ويجب إتباع الإفصاح التفصيلي عن بنود الميزانية.

ب. البيانات الحالية وتتمثل في الإعلان اليومي للشركة على أية تغيرات تطرأ سواء على بنود المركز المالي أو قائمة الدخل، ويمكن تحقيق هذا من خلال ربط نظام المعلومات المستخدم بالشركة مع نظام المعلومات بالبورصة ونتيجة ذلك يتحقق ما يسمى بالإعلان عن المعلومات.

ج. الخطط المستقبلية وتتمثل في الإعلان التفصيلي عن التخطيط المالي للشركة خلال خمس سنوات مستقبلية على الأقل أو ما يسمى بالتخطيط الاستراتيجي.

د. معلومات عن المؤهلات العلمية والعملية لمجلس إدارة كل شركة وهذا يفيد في تقييم عملية اتخاذ القرار.

معايير إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك تتلخص في: (رمضان، 1977، ص5).

1. توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية.
2. توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.
3. توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته.
4. توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان.
5. تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.

أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية: (الصيرفي، 2006، ص11).

1. زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
 2. اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
 3. التغيرات الهيكلية التي شاهدها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
 4. تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.
- ويرى الباحث أن ميل البنوك للمخاطرة لتحقيق أعلى عائد ممكن وكذلك اتساع أعمالها والتغيرات التي طرأت على الأسواق المصرفية مؤخراً جميعها أسباب أدت لزيادة المخاطر المصرفية.

أنواع المخاطر المصرفية:

تعاني البنوك من العديد من المخاطر لكن من أهمها ما يلي:

1. المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض):

هي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثمين معاً عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعمل أو البنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان، وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية يمكن أن نحددها فيما يلي: (الزبيدي، 2000، ص 178).

- أ. المخاطر المتعلقة بالعمل أو بالقطاع الذي ينتمي إليه: تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.
- ب. المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها ومبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها. (عبدالحق، 2000، ص 52).
- ج. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها.
- د. المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: كثيراً ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته ونأخذ على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية والعينية الكافية التي يمكن بيعها وتسييلها عند الضرورة).

2. مخاطر السيولة:

هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لأصول البنك الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على نقديه سواء من بيع أصوله أو الحصول على ودائع جديده. (مليكه، 2010، ص 34).

بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه.

3. المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الانظمة التي تنجم عن أحداث خارجية. (المناعي، 2004، ص8).

4. مخاطر أسعار الفائدة:

إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيره الأجل إلى قروض طويلة الأجل فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة.

5. مخاطر السمعة:

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك، والسمعة عامل مهم للمصرف، حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء. (بن عزوز، و قندوز، 2003، ص162).

6. خطر التضخم:

يترتب عن خطر التضخم انخفاض في القوى الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها البنك، لذا يشير البعض على مثل هذه المخاطر بمخاطر انخفاض القوى الشرائية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي: تشير مخاطر انخفاض القوى الشرائية إلى المخاطر المحتملة نتيجة التضخم.

7. المخاطر الاستراتيجية:

هي تلك المخاطر المالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعد التجارب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي (شقيري، وآخرون، 2012، ص298).

8. خطر سعر الصرف:

البنوك بسبب طبيعة تعاملاتها المالية تتعرض لمخاطر تقلب أسعار الصرف المختلفه تبعاً لطبيعة ميزانيتها التي يكون جزء منها بالعملة المحلية في حين البعض الآخر يكون بالعملة الأجنبية، وتتضمن مخاطر تقلب سعر الصرف مخاطر القيمة الاقتصادية وذلك عند تأثير التدفقات النقدية المستقبلية، أو مخاطر التمويل التي تنتج عن تأثر فقرات الميزانية العمومية بتقلب سعر صرف العملات المختلفة.

الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر المصرفية:

لعل من مهام الصيرفة أساساً العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة المصرفية تلزمه على مواجهه الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له (عبدالحق، 2000، ص 52).

ترشيد القرارات:

يتم تعريف ترشيد القرار بأنه العملية التي تبقى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين، أي الاختيار والتفصيل للبدائل أو الامكانيات المتاحة. (ادم، 2011، ص 189).

أساليب ترشيد القرارات:

إن أساليب ترشيد القرارات تتعدد وتتنوع في صعوبة ترشيدها أو سهولتها بالنسبة للجهد والكيفية والوقت والدقة في تقدير النتائج ويعد الحدس والحكم الشخصي تجاه ومشكلة معينة وإيجاد الحل الملائم لعل من السهل أساليب ترشيد القرار ثم تندرج تلك الوسائل في صعوبة والتعقيد عند استخدام الكمية الحديثة في ترشيد القرار، ويتوقف استخدام أحد هذه الأساليب دون الآخر على طبيعة المدير نفسه ومدى تقديره لصعوبة تحديد المشكلة أو سهولتها ومدى التعرف والمتغيرات والمؤشرات عليها، ومن الأساليب المعروفة والمستخدمه في ترشيد القرار:

-أسلوب الحدس الشخص أو البدهاهة Intuition.

-اسلوب مراجعة القوائم Caucusing.

-طريقة تحليل تشكل الحالة Morphological Analysis Method.

-الأسلوب المعياري Norma tire Techniques.

-الأساليب الكمية Quantitative Techniques.

مفهوم مخاطر التمويل المصرفي:

الخطر لفظ شاع استخدامه بين الناس قديماً وحديثاً، فهو ظاهرة ملازمة لحياة الإنسان، تتعدد صورها، وتختلف أشكالها من بيئة إلى أخرى. لذلك فإن الإنسان يلازمه شعور بالخوف، وينتابه إحساس بالقلق. ويترتب على ذلك إجماعه في بعض الأحيان عن اتخاذ القرارات، والتردد فيها، مما قد يفوت عليه تبعاً لذلك فرص الكسب والنجاح. ونورد فيما يلي مفاهيم مختلفة للخطر كالآتي:

1.الخطر في اللغة:

الخطر بفتح الحاء هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف يقال: هذا أمر خطر، أي متردد (بين أن يوجد وأن لا يوجد) (الرازي، و الصحاح: جدة، ص 180). والخطر هو ارتفاع القدر والمال، والشرف والمنزل وجمعه أخطار. والخطير من كل شيء النبيل. ويطلق الخطر على السبق الذي يترهن عليه. والمخاطرة المراهنة (دياب، 2008، ص 8)، وتخطروا على الأمر

تراهنوا عليه ومن ذلك ما ورد أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه خاطر قريشاً قبل الهجرة، قال الله تعالى " آلم * غلبت الروم * في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون * .

2.الخطر في الاصطلاح:

يمكن القول بأن الخطر ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف، أو عدم التأكد من نتائج قراراته.

3.الخطر في المفهوم المالي:

الخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، طبيعية، سياسية، أو بفعل بشري. وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق. (التميمي، 1998، ص27).

4.المخاطرة في الفقه الإسلامي:

ورد لفظ الخطر، أو المخاطرة كثيراً في كتب الفقه الإسلامي، على لسان عدد من الأئمة الأعلام، المتقدمين منهم والمتأخرين، في مناسبات مختلفة. غير أننا نود أن نشير إلى أن لفظ المخاطرة أو الخطر لم يرد ذكره في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية الشريفة وإنما ورد معناه في لفظ مرادف له وهو الغرر وذلك في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر. (الامام مسلم، 1955، ص157).

أنواع المخاطر التي تواجه المصارف بشكل عام:

1.مخاطر مالية:

أ. المخاطر الائتمانية Credit Risk:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض، أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للبنك مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك. كما تنشأ مخاطر الائتمان في المصارف نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو مماثلة متعمدة مقصودة من العميل. وعندئذ يلجأ البنك إلى التصرف في الضمان باعتباره ملاذاً آمناً. وتكون البنوك نفسها في بعض الأحيان سبباً في حدوث المخاطر الائتمانية، نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في إدارة المصرف، إما لعدم تدريبهم، أو لنقص في خبرتهم، أو حتى نتيجة لعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة لدى البنك، مصحوباً ذلك كله بضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

ب. مخاطر السيولة Liquidity Risk:

مخاطر احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة لفشله في الوفاء بالتزاماته المستحقة تجاه عملاءه أو شركاءه "عدم توفر السيولة الكافية لدفع هذه الالتزامات في الوقت المحدد أو الحصول على سيولة بتكلفة عالية جداً" وهناك رأي شائع بين عدد من المصرفيين يرون أن مخاطر السيولة تتلخص في عجز البنك عن تسييل أي أصل من أصوله وبسرعة وبدون أي خسائر في قيمته. (حشاد، 2005، ص42).

ج. مخاطر سوقية Market Risk:

تعرف مخاطر السوق على أنها احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة لتقلبات أسعار السوق.

2. مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال Equities Risk:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بطبيعة المصارف الإسلامية والتي تتعرض لها نتيجة تعاملها بصيغ المشاركة والمضاربة وتعرف هذه المخاطر بالخسائر المحتملة نتيجة تآكل رأس مال المشاركات والمضاربات بسبب الخسارة التي تتعرض لها المشاريع الممولة بسبب العوامل التجارية العادية (ظروف وأسباب طبيعية مرتبطة بالسوق أو البيئة) إما في حالة الخسارة الناتجة عن تعدي الشريك أو المضارب أو تقصيره أو إهماله أو سوء إدارته للمشروع تصبح هذه المخاطر بمثابة مخاطر تشغيل.

3. مخاطر معدل العائد Rate of Return Risk:

يرتبط هذا النوع من المخاطر أيضاً بطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي، لأنه يتعلق بطبيعة الموارد (الودائع الاستثمارية)، وتعرف بأنها معدل العائد بالخسائر المحتملة نتيجة لتحقيق المصرف لمعدل عائد أقل من معدلات السوق أو المعدلات المتوقعة من أصحاب حسابات الاستثمار، والتي يضطر المصرف عندها إلى التنازل عن جزء من نصيب المساهمين من الأرباح لصالح أصحاب الودائع لدعم معدل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وذلك أو Withdrawal Risk بهدف المحافظة على هؤلاء العملاء وتجنب مخاطر سحب الودائع تنازل Displaced Commercial Risk وتعتبر المخاطر التجارية المنقولة Systematic Risk المصرف عن جزء من نصيبه في عائد العمليات الاستثمارية المشتركة أو عائد الخدمات. المصرفية لصالح أصحاب حسابات الاستثمار.

خلفية تاريخية عن مصرف المزارع التجاري:

تأسس مصرف المزارع التجاري في 1998/8/1م نتيجة لدمج مصرفين كبيرين هما البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في 1960 وبنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992م مستهدفاً النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة.

وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من أكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين حيث يضم أكبر قاعدة مساهمين بالسودان، ويسعى المصرف لتحقيق أغراض استراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

سياسة المصرف:

مصرف المزارع لديه عدة سياسات داخلية مبنية على المنشورات واللوائح التي تصدر من البنك المركزي ومن جهات ومؤسسات عالمية أخرى وأهم هذه السياسات:

سياسة الضبط المؤسسي:

وتعني الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة الشركات والمصارف وذلك بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين واستغلال مقدرات الشركة لمصالحهم، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو لتواطؤ بعض أعضاء مجلس الإدارة من الإدارة التنفيذية.

ويلتزم المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة التي أصدرها مجلس الخدمات المالية والإسلامية بماليزيا والتي تهدف إلى وضع الرقابة التي تضمن حسن إدارة المؤسسة بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات العلاقة.

السياسة التمويلية:

تهدف السياسة التمويلية للمصرف إلى تحقيق عدد من الأهداف الداخلية والخارجية للمصرف وحتى يتم تحقيق الأهداف التمويلية تم إعداد عدد من المحاور لتصنيف هذه السياسة عبر خطة سنوية محكمة متوازنة في جانب الموارد والاستخدامات.

سياسة إدارة المخاطر:

تهدف هذه السياسة إلى وجود وبقاء، وعدم تذبذب عملياته وتحقيق المستوى الأدنى للمخاطر إلى جانب استقرار الموارد والمكاسب واستمرار النمو وتقليل التكلفة. (التقرير السنوي، 2014، ص 12).

سياسة السيولة:

بناءً على توجيهات البنك المركزي قام المصرف بوضع سياسة لإدارة السيولة وتمت إجازتها من قبل مجلس الإدارة وذلك لإحداث توازن الموارد والاستخدامات بحيث يكون المصرف قادر على الإيفاء بأي التزامات في أي وقت.

مسؤوليات ومهام إدارة المخاطر ببنك المزارع التجاري

تعمل سياسة إدارة المخاطر بالمصرف على ضمان التخطيط الشامل لإدارة المخاطر على جميع مستويات الهيكل التنظيمي وعلى مستوى الأفراد لإيجاد نظرة شاملة لإدارة المخاطر وفقاً للخطة الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية:

-المتابعة من خلال التأكد من فعالية نظام الرقابة والمراجعة والضبط الداخلي.

-مسؤوليات مجلس الإدارة.

-مراجعة وإقرار السياسات والمبادئ للمخاطر الأساسية ومراقبتها والتأكد من الالتزام بحدود المخاطر.

-معرفة المخاطر التي تواجه المصرف والعمل على إدارتها.

-اعتماد خطط الطوارئ في إدارة الالتزامات بناء على تقارير إدارة المخاطر.

-التبليغ المنظم والسريع عن أي مخاطر جديدة أو فشل في اجراءات التحكم المطبقة.

سياسة مكافحة عمليات غسيل الأموال:

حرصاً على سلامة العمل المصرفي وحماية المصرف من مخاطر الاستغلال في عمليات غسيل الأموال واستناداً على واجبات البنك المركزي الرقابية جاءت سياسة المصرف لمكافحة غسيل الأموال والتي اهتمت بعمل الآتي - تقديم التوجيه والإرشاد لضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية. - تم تصميم نظام إلى من قبل إدارة التقنية و التي تساعد على الكشف والبلاغ المبكر عن أي محاولة لاستخدام خدمات ومنتجات المصرف في غسيل الاموال.

سياسة الانتشار الجغرافي والشمول المصرفي:

تبني المصرف سياسة للانتشار والشمول المصرفي عبر الفروع والتواكيل والوكلاء الرئيسيين والوكلاء الفرعيين والصرافات ونقاط البيع. إجراءات الدراسة الميدانية:

تشتمل على الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحية الأساليب، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

مجتمع وعينة الدراسة:

حدد الباحث مجتمع الدراسة كمصدر للحصول على البيانات ويعني جميع المفردات التي يسعى الباحث أن يُعمم عليها نتائج مشكلة الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في عدد من العاملين بمصرف المزارع التجاري قام الباحث بإختيار عينة الدراسة بحيث تشمل الأطراف المعنية والمهتمة بموضوع الدراسة وبما يتوافر لها من الخبرة العلمية والعملية، ثم تحليل العينة عبر برنامج "Spss" الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (من خلال عينة طبقية عشوائية)، عليه قام الباحث باختيار نسبة 25% بواقع 150 حيث تم توزيع عدد 150 استمارة استبانة على الفئات المستهدفة المطلوبة تم استرداد (80). بواقع 54%.

أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة.

الثبات والصدق الظاهري لاداة الدراسة:

وزع الباحث الاستبانة على بعض أساتذة المحاسبة في الجامعات لتحكيمها، استفاد الباحث من آرائهم وقام بتعديل الاستبانة بناء على ذلك ثم وزعها على المبحوثين.

الثبات والصدق الإحصائي لاداة الدراسة:

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً. كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سيرمان - براون. ب. معادلة الفا- كرونباخ.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجابتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت له، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداء لقياس ما وضعت له.

جدول رقم (1) معامل ألفا كرونباخ لثبات كل عبارات الاستبانة

الفرضية	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
الفرضية الاولى	7	72.9
الفرضية الثانية	7	81.4
الفرضية الثالثة	7	79.9
مجموع الفروض	21	88.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2022م.

5. الأسلوب الإحصائي:

استخدم برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً حيث أن SPSS مختصر Statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لآراء المبحوثين بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان آراء المبحوثين.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية: يتناول هذا القسم البيانات الشخصية لأفراد العينة

1.العمر:

الجدول (2) التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	16	20
31 إلى 40 سنة	23	28.8
41 إلى 50 سنة	16	20
51 إلى 60 سنة	22	27.5
60 سنة فأكثر	3	3.8
Total	80	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

2.التخصص العلمي:

الجدول (3) التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة
المحاسبة	29	36.3
الاقتصاد	11	13.8
إدارة اعمال	23	28.8
نظم معلومات محاسبية	5	6.3
دراسات مالية ومصرفية	4	5
أخرى	8	10
Total	80	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

3.المؤهل العلمي:

الجدول (4) التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	56	70
دبلوم عالي	7	8.8
ماجستير	15	18.8
أخرى	2	2.5
Total	80	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

4. المؤهل المهني:

الجدول (5) التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة	التكرار	المؤهل المهني
8.8	7	زمالة المحاسبين القانونيين السودانية
2.5	2	زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية
2.5	2	زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية
75	60	لا توجد زمالة
11.3	9	أخرى
100	80	Total

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

5. المسمى الوظيفي:

الجدول (6) التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
36.3	29	محاسب
7.4	6	رئيس قسم
3.8	3	مدير مالي
7.5	6	مراجع داخلي
16.3	13	إداري
28.7	23	أخرى
100	80	Total

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

6. سنوات الخبرة:

الجدول (7) التكرار والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
26.3	21	أقل من 5 سنوات
35	28	5 وأقل من 10 سنوات
17.5	14	10 وأقل من 15 سنة
12.5	10	15 وأقل من 20 سنة
8.8	7	20 سنة فأكثر
100	80	Total

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يشتمل هذا القسم على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من مناقشة فروض البحث وذلك وفقاً

للخطوات التالية:

1. التوزيع التكراري: التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية لإجابات أفراد العينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة.

2. التحليل الإحصائي لعبارات الدراسة: ذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع محاور الدراسة لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وترتيب العبارات حسب أهميتها النسبية باستخدام المتوسط المرجح لقياس الموافقة وعدم الموافقة واتجاه العينة.

3. اختبار دلالة الفروق (كاي تربيع): لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إعدادات الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة.

1. التوزيع التكراري لعبارات فرضيات الدراسة: ذلك من خلال تلخيص إجابات أفراد العينة على جميع محاور الدراسة في جداول توضح قيم ونسب كل عبارة على المقاس المستخدم لتوضيح أهم المميزات الأساسية لاتجاهات أفراد العينة على عبارات محاور الدراسة المختلفة وفيما يلي التوزيع التكراري لمحاور الدراسة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل وجودة قرارات التمويل والاستثمار بالمصرف.

جدول رقم (8) التوزيع التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى:

العبرة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لأوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1-الالتزام بالعدالة تجاه جميع الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية المنشورة يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	36	45.0	23	28.8	13	16.3	2	2.5	6	7.5
2-توضيح السياسات والإجراءات التي يثبتها مكتب المراجعة لتوفير القناة لجودة المراجعة يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	31	38.8	43	53.8	4	5.0	2	2.5	0	0
3-المحافظة على الأسرار الخاصة بالعميل يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	27	33.8	40	50.0	11	13.8	2	2.5	0	0
4-استقلالية المراجع يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	26	32.5	39	48.8	11	13.8	4	5.0	0	0
5-عدم القيام بأداء خدمات مهنية أخرى إلى عملاء المراجعة يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	28	35.0	33	41.3	15	18.8	4	5.0	0	0
6-تقييم الاستمرارية للشركات محل المراجعة يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	29	36.3	34	42.5	11	13.8	6	7.5	0	0
7-وضع الإرشادات اللازمة لتحديد مفاهيم الأهمية النسبية للأخطاء على أسس موضوعية يساعد في تضيق فجوة المسؤولية.	22	27.5	31	38.8	15	18.8	12	15.0	0	0

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

يتضح من الجدول رقم (8) الآتي:

- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الأولى (73.8%) بينما بلغت نسبة الموافقين وغير الموافقين بشدة (10%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.1).
 - بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الثانية (92.6%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2.5). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5%).
 - بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الثالثة (83.8%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2.5). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.8%).
 - بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الرابعة (81.3%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.8%).
 - بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الخامسة (76.3%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.8%).
 - بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة السادسة (78.8%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7.5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.8%).
 - بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة السابعة (66.3%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (15%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.8%).
- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وجودة قرارات التمويل والاستثمار بالمصرف.

جدول رقم (9) التوزيع التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثانية:

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
0	0	15.0	12	16.3	13	31.3	25	37.5	30	1-وضع مخصصات للانخفاض غيرالمتوقع للتدفقات النقدية نتيجة للسحب المفاجيء للودائع يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي.
0	0	2.5	2	11.3	9	61.3	49	25.0	20	2-ضعف تخطيط السيولة بالمصرف وعدم التناسق بين الأصول والالتزامات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي
1.3	1	10.0	8	23.8	19	35.0	28	30.0	24	3-التحول المفاجيء للعوامل الخارجية(الركودالاقتصادي) يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي.
2.5	2	2.5	2	16.3	13	37.5	30	41.3	33	4-قيام البنك بوضع نظام وإجراءات للتحكم الداخلي يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي.
0	0	11.3	9	8.8	7	57.5	46	22.5	18	5-مراجعة تقاريرالمخاطرالمقدمة وإعداد تقرير حول إطار إدارة المخاطر يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي.
0	0	5.0	4	20.0	16	47.5	38	27.5	22	6-إعداد مؤشرات الاداء التي تسمح بمراقبة الأنشطة بالفروع والإدارات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي.
2.5	2	5.0	4	11.3	9	41.3	33	40.0	32	7-التأكد من إدارة الاستثمار بتوصيات إدارة المخاطر يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمارالمصرفي.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

يتضح من الجدول رقم (9) الآتي:

- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبرة الاولى(58.8)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (15)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.3)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبرة الثانية(86.3)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2.5)%. أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبرة الثالثة (65)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (13.3)%. أما افراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبرة الرابعة(78.8)% بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (5)%. أما افراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.3)%.

-بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الخامسة (80%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (11.3%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.8%).

-بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة السادسة (75%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20%).

-بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة السابعة (81.1%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7.5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3%).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وجودة قرارات التمويل والاستثمار بالمصرف.

جدول رقم (10) التوزيع التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثالثة:

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبارة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
2.5	2	5.0	4	23.8	19	40.0	32	28.8	23	1-استعمال وسائل حماية آمنة لحماية البيانات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
1.3	1	6.3	5	15.0	12	46.3	37	31.3	25	2-عدم السماح بدخول أشخاص غير مصرح لهم إلى النظام يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
0	0	7.5	6	21.3	17	46.3	37	25.0	20	3-وجود نظام تحكم لعملاء الأنظمة المحاسبية جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
0	0	0	0	16.3	13	50.0	40	33.8	27	4-تولد دائرة التدقيق الداخلي وضع آلية فحص مبسطة وسهلة لإجراءات الرقابية الخاصة بالمخاطر جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
0	0	6.3	5	18.8	15	50.0	40	25.0	20	5-وجود سياسة تقلل من الاختلاسات النقدية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
1.3	1	5.0	4	27.5	22	43.8	35	22.5	18	6-قيام المصرف بالتأكد من صحة المستندات المقدمة من قبل العملاء قبل دفع قيمتها يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
0	0	8.8	7	25.0	20	42.5	34	23.8	19	7-قيام المصرف بتطبيق معايير السلامة الأمنية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

يتضح من الجدول رقم (10) الآتي:

-بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الأولى (68.8%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7.5%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8%).

-بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الثانية (77.6%) بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7.6%). أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15%).

- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الثالثة (71.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7.5)%. أما افراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.3)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الرابعة (83.8) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (0)%. أما افراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.3)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة الخامسة (75) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (6.3)%. أما افراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.8)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة السادسة (66.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (6.3)%. أما افراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (27.5)%.
- بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة للعبارة السابعة (66.3) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (8.8)%. أما افراد العينة والذين لم يبدووا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25)%.

2. الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضيات:

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وفيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم. وفيما يلي الإحصاء الوصفي لجميع محاور الدراسة:

1. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل وجودة قرارات التمويل والاستثمار بالمصرف.

جدول رقم (11) الإحصاء الوصفي ومربع كاي لعببارات الفرضية الاولى

عبارات الفرضية	المتوسط	الانحراف	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	النتيجة
1-وضع ضوابط وأسس لتقييم طبيعة نشاط العميل يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.4300	.71428	131.600a	.000	قبول
2-وضع نظام جيد لتصنيف العملاء في المقدر على الوفاء بالالتزامات يؤدي جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.3400	.57243	40.460b	.000	قبول
3-الاهتمام بدراسة جدوي التمويل كمصدر أساسي للسداد يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.2600	.64542	75.440c	.001	قبول
4-الاهتمام بدراسة المحافظ التمويلية بشكل منفصل ودقيق يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.1300	.77401	47.760c	.000	قبول
5-وضع نظام للتأكد من شفافية تقارير مخاطر التمويل يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.1400	.66697	90.240c	.000	قبول
6-متابعة العميل وموقفه المالي وظروف بيئة العمل التي يعمل بها يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.0300	.80973	108.300a	.000	قبول
7-التقييم المستمر للضمانات ومتابعة بصورة دورية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.	4.2000	.71067	70.160c	.000	قبول

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

يتضح من الجدول رقم (11) ما يلي:

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.4300) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وضع ضوابط وأسس لتقييم طبيعة نشاط العميل يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.3400) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وضع نظام جيد لتصنيف العملاء في المقدرة على الوفاء بالالتزامات يؤدي جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.2600) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (الاهتمام بدراسة جدوي التمويل كمصدر أساسي للسداد يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1300) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (الاهتمام بدراسة المحافظ التمويلية بشكل منفصل ودقيق يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1400) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وضع نظام للتأكد من شفافية تقارير مخاطر التمويل يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.0300) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (متابعة العميل وموقفه المالي وظروف بيئة العمل التي يعمل بها يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة مستوى الدلالة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (000) أقل من القيمة الجدولية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.2000) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (التقييم المستمر للضمانات ومتابعة بصورة دورية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

2. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وجودة قرارات التمويل والاستثمار بالمصرف.

جدول رقم (12) الإحصاء الوصفي ومربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

النتيجة	مستوي الدلالة	مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
قبول	.000	29.500a	1.04809	3.2500	1--وضع مخصصات للانخفاض غير المتوقع للتدفقات النقدية نتيجة للسحب المفاجئ للودائع يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	49.900a	.96169	3.6200	2-ضعف تخطيط السيولة بالمصرف وعدم التناسق بين الأصول والالتزامات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	40.500a	1.00383	3.6800	3-التحول المفاجئ للعوامل الخارجية (الركود الاقتصادي) يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	77.000a	.91337	4.2100	4-قيام البنك بوضع نظام واجراءات للتحكم الداخلي يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي
قبول	.001	13.400a	.59209	4.1667	5-مراجعة تقارير المخاطر المقدمة وإعداد تقرير حول إطار إدارة المخاطر يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	40.500a	1.00383	3.6800	6-إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح بمراقبة الأنشطة بالفروع والإدارات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	77.000a	.91337	4.2100	7-التأكد من إدارة الاستثمار بتوصيات إدارة المخاطر يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

يتضح من الجدول رقم (12) ما يلي:

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (29.500) أكبر من القيمة الجدولية وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.25) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وضع مخصصات للانخفاض غير المتوقع للتدفقات النقدية نتيجة للسحب المفاجئ للودائع يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (96169) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.6) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (ضعف تخطيط السيولة بالمصرف وعدم التناسق بين الأصول والالتزامات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (1.00383) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.6800) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (التحول المفاجئ للعوامل الخارجية (الركود الاقتصادي) يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (77.000^a) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.2100) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة

عالية جداً على العبارة (قيام البنك بوضع نظام وإجراءات للتحكم الداخلي يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (13.400^a) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1667) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (مراجعة تقارير المخاطر المقدمة وإعداد تقرير حول إطار إدارة المخاطر يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (1.00383) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.6800) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح بمراقبة الأنشطة بالفروع والادارات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (77.000^a) وهي قيمة أكبر من القيمة الجدولية (3.37) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.2100) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جداً على العبارة (التأكد من إدارة الاستثمار بتوصيات إدارة المخاطر يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

3.الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وجودة قرارات التمويل والاستثمار بالمصرف

جدول رقم (13) الإحصاء الوصفي ومربع كاي لعبارات الفرضية الثالثة

النتيجة	مستوي الدلالة	مربع كاي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
قبول	.000	18.360a	.98826	4.3200	1-استعمال وسائل حماية آمنة لحماية البيانات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل لاستثمار المصرفي.
قبول	.000	15.680b	.80000	4.1600	2-عدم السماح بدخول اشخاص غير مصرح لهم إلى النظام يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	17.400a	.88129	4.1200	3-وجود نظام تحكم لعملاء لانظمة المحاسبية جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	22.800c	.97809	4.0400	4-تولد دائرة التدقيق الداخلي وضع آلية فحص مبسطة وسهلة للإجراءات الرقابية الخاصة بالمخاطر جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.043	8.133a	.87099	4.0000	5-وجود سياسة تقلل من الاختلاسات النقدية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	32.800b	1.22268	3.8000	6-قيام المصرف بالتأكد من صحة المستندات المقدمة من قبل العملاء قبل دفع قيمتها يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
قبول	.000	113.300b	.79137	4.4000	7-قيام المصرف بتطبيق معايير السلامة الأمنية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2022م.

يتضح من الجدول رقم (13) ما يلي:

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (18.360^a) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.3200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (استعمال وسائل حماية امته لحماية البيانات يؤدي إلى جودة قرارات التمويل لاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (15.680^b) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1600) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جداً على العبارة (عدم السماح بدخول اشخاص غير مصرح لهم إلى النظام يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (17.400^a) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.1200) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية على العبارة (وجود نظام تحكم لعملاء لانظمة المحاسبية جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الرابعة (22.800^c) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.0400) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جداً على العبارة (4). تولد اثار التدقيق الداخلي وضع آلية فحص مبسطة وسهلة للاجراءات الرقابية الخاصة بالمخاطر جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الخامسة (8.133^a) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.0000) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جداً على العبارة (وجود سياسة تقلل من الاختلاسات النقدية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السادسة (32.800^b) بمستوى معنوية (0.000) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.8000) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جداً على العبارة قيام المصرف بالتأكد من صحة المستندات المقدمة من قبل العملاء قبل دفع قيمتها يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

-بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (113.300) بمستوى معنوية (0.000) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.4000) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بدرجة عالية جداً على العبارة (قيام المصرف بتطبيق معايير السلامة الأمنية يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي).

3. اختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل وجودة قرارات التمويل والاستثمار

جدول رقم (14) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	0.857	0.735	0.733

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022 م.

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.857) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي جداً بين المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) والمتغير المستقل (مخاطر التمويل)، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.735) وها يعني 73.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) سببها المتغير المستقل (مخاطر التمويل) بينما 26.5% عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (15) تحليل التباين للفرضية الأولى

النموذج 1	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	15.481	1	15.481	327.343	0.000
البواقي	5.580	118	0.047		
المجموع	21.061	119			

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022 م.

يتضح من الجدول رقم (15) أن مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) وبالتالي يقبل الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار وهذا يعني أن المتغير المستقل (مخاطر التمويل) يؤثر على المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار).

جدول رقم (16) معاملات الانحدار للفرضية الأولى

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
β_0	0.778	3.832	0.000
β_1	0.830	18.093	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022 م.

يتضح من الجدول رقم (16) أن قيمة الثابت في النموذج بلغت (0.778) وهي قيمة المتغير التابع (فجوة المسؤولية) المقدره عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (مخاطر التمويل) تساوي (0.830) وهذا يعني زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدل (0.830) وحدة، ويلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من (5%) وعليه نقبل الفرض البديل وهي معنوية، وبالتالي أن المتغير المستقل

(مخاطر التمويل) له تأثير على المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار)، مما سبق يتضح للباحث أن الفرضية الأولى التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التمويل وجودة قرارات التمويل والاستثمار) قد تحققت.

2. اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وجودة قرارات التمويل والاستثمار

جدول رقم (17) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
2	0.925	0.855	0.854

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022م.

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.925) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي جداً بين المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) والمتغير المستقل (مخاطر السيولة)، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.855) وها يعني 85.5% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) سببها المتغير المستقل (مخاطر السيولة) بينما 14.5% عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (18) تحليل التباين للفرضية الثانية

النموذج 1	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	18.014	1	8.014	69.445	0.000
البواقي	3.047	118	0.026		
المجموع	21.061	119			

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022م.

يتضح من الجدول رقم (18) ان مستوى المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) وبالتالي يقبل الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار وهذا يعني أن المتغير المستقل (مخاطر السيولة) يؤثر على المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار).

جدول رقم (19) معاملات الانحدار للفرضية الثانية

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
β_0	0.252	1.587	0.115
β_1	0.953	26.409	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022 م.

يتضح من الجدول رقم (19) ان قيمة الثابت في النموذج بلغت (0.252) وهي قيمة المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) المقدرة عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (مخاطر السيولة) تساوي (0.953) وهذا يعني زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدل (0.953) وحدة، ويلاحظ أيضاً ان مستوى المعنوية (0.000) أقل من (5%) وعليه نقبل الفرض البديل وهي معنوية، وبالتالي أن المتغير المستقل (مخاطر السيولة) له تأثير على المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار)، مما سبق يتضح للباحث أن

الفرضية الثانية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وجودة قرارات التمويل والاستثمار) قد تحققت.

3. اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وجودة قرارات التمويل والاستثمار

جدول رقم (20) نموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
3	0.868	0.754	0.752

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022م.

يتضح من الجدول رقم (20) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.868) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي جداً بين المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) والمتغير المستقل (مخاطر التشغيل)، كما نجد أن قيمة معامل التحديد (0.754) وهذا يعني 75.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) سببها المتغير المستقل (مخاطر التشغيل) بينما 24.6% عوامل عشوائية أخرى غير متضمنة في النموذج.

جدول رقم (21) تحليل التباين للفرضية الثالثة

النموذج 1	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
الانحدار	15.872	1	15.871	360.902	0.000
البواقي	5.189	118	0.044		
المجموع	21.061	119			

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022م.

يتضح من الجدول رقم (21) أن مستوى المعنوية 0.000 هي أقل من مستوى للدلالة الإحصائية (5%) وبالتالي يقبل الفرض البديل ومعنوية نموذج الانحدار وهذا يعني أن المتغير المستقل (مخاطر التشغيل) يؤثر على المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار).

جدول رقم (22) معاملات الانحدار للفرضية الثالثة

معاملات الانحدار	قيمة المعاملات	قيمة (T)	مستوى المعنوية
β_0	0.928	4.999	0.000
β_1	0.806	18.997	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة 2022م.

يتضح من الجدول رقم (22) أن قيمة الثابت في النموذج بلغت (0.778) وهي قيمة المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) المقدره عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر، ونجد أن ميل المتغير المستقل (مخاطر التشغيل) تساوي (0.806) وهذا يعني زيادة المتغير المستقل بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة المتغير التابع بمعدل (0.806) وحدة، ويلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية (0.000) أقل من (5%) وعليه نقبل الفرض البديل وهي معنوية، وبالتالي أن المتغير المستقل (مخاطر التشغيل) له تأثير على المتغير التابع (جودة قرارات التمويل والاستثمار) مما سبق يتضح للباحث

أن الفرضية الثالثة التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل وجودة قرارات التمويل والاستثمار) قد تحققت.

النتائج والتوصيات:

- النتائج

- بناءً على الإطار النظري والدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- وجود تأثيرات هامة ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة في تطبيقات جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
- أن وضع ضوابط وأسس لتقييم طبيعة نشاط العميل يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.
- وجد أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وجودة قرارات التمويل والاستثمار.
- أثبتت الدراسة أن وضع مخصصات للانخفاض غير المتوقع للتدفقات النقدية نتيجة للسحب المفاجئ للودائع يؤدي إلى جودة قرارات التمويل والاستثمار المصرفي.

- التوصيات

- في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بالآتي:
- حث وتشجيع المصارف على تطوير تصنيف للمخاطر الداخلية لإدارة المخاطر.
- ضرورة إعداد دراسات جدوي دقيقة للحصول على التمويل ومراجعتها من قبل المصرف لمنح التمويل
- على مؤسسات الخدمات المالية تقييم مخاطر التمويل على نحو شمولي والتأكد من أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً من نهج متكامل لإدارة كافة المخاطر المالية.

المراجع والمصادر:

1. الكتب

- عبدالحق، ابوعتروس.(2000). الوجيز في البنوك التجارية. جامعه منشوري. قسطنطينية.
- أبي الحسين، الامام مسلم.(1955). صحيح الإمام مسلم. مطبعة دار إحياء الكتب العربية. مصر.
- بن علي، بن عزوز، واخرون.(2003). اداره المخاطر. دار الوراق. عمان.
- المناعي، جاسم.(2004). اداره المخاطر التشغيليه وكيفية احتساب المتطلبات الراسماليه منها. صندوق النقد العربي. ابوظبي. الامارات.
- الزيدي، حمزة.(2000). اداره الائتمان المصر في والتحليل الائتماني. مؤسسه الوراق. عمان.
- الراوي، خالد.(2009). اداره المخاطر الماليه. دار الميسره للنشر والتوزيع والطباعه. عمان.
- أبي بكر، الرازي، مختار الصحاح. دار الثقافة الإسلامية. جدة. السعودية.
- نوري، وشقيري، واخرون. (2012). اداره المخاطر. دار الميسره. عمان. عمان.
- دياب، عصام الدين.(2008). تمويل الشركات. البنك السوداني المصري. الخرطوم. السودان.
- البلقيني، توفيق، والمهدي.(2006). مبادئ اداره الخطر والتامين. دار المريخ. الرياض. السعودية.
- الصيرفي، عبدالفتاح.(2006). إدارة البنوك. دار المناهج. عمان. عمان.
- حشاد، نبيل.(2005). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. دن، س. بيروت – لبنان.
- إبراهيم، الهادي.(2011). المحاسبة الإدارية الخرطوم. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. الخرطوم.
- التميمي، يس.(1998). أساسيات إدارة الخطر. ط1. بدون. الإمارات العربية المتحدة.

2- المجلات والدوريات

- رايح، بوقره، وبلعجوز.(بدون) "اداره المخاطر المصرفية بالاشارة إلى حاله الجزائر" جامعه المسيله. كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. الجزائر.
- تريكي، عبدالسلام.(1405) "متطلبات الافصاح العامة وقياس مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية". مركز البحوث. كلية العلوم الادارية. جامعة الملك سعود. الرياض. السعودية.
- حوري، زينب.(2006) "تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية". دراسته تطبيقيه باستخدام التحليل التمييزي. اطروحه دكتوراه غير منشوره. كليه الدراسات العليا. جامعه قسطنطينيه. الجزائر.
- الملا، عصام الدين.(1998). "الشفافية الكاملة". مجلة البورصة المصرية، ملحق مع مجلة الأهرام الإقتصادي. العدد 46.
- شريف، محمد.(1409). " قياس متطلبات العرض والافصاح العام وقياس مدى توافرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية وفي معيار العرض والافصاح العام ". مجلة الإدارة العامة. العدد 61، الرياض.

-رمضان، ياد.(1977) "إدارة الأعمال المصرفية".الجامعة الأردنية.عمان.عمانالمملكة الأردنية الهاشمية.
-التقرير السنوي.(2014).مصرف المزارع التجارى.

3- الرسائل العلمية

المدهون، ابراهيم.(2011). " دور المدقق الداخلي في تفعيل اداره المخاطر في المصارف العامله في قطاع غزه" كليه التجاره. الجامعه الاسلاميه. رساله ماجستير غير منشوره في المحاسبه.غزة.فلسطين.
أحمد،أسامة.(2008). " أثر جودة الأرباح في تسعير الخدمة المصرفية"كلية الدراسات العليا.جامعة الزعيم الازهرى.رسالة ماجستير غير منشورة.الخرطوم.السودان.
مسعود، امانى(2000). " أثر تطبيق الحاكميه المؤسسيه على استراتيجيات اداره المخاطر في شركات التامين الاردنيه المدرجه في البورصه".كلية الدراسات العليا. جامعته الزرقاء.رسالة ماجستير غير منشورة.الاردن.
صوريا، عاشورى.(2011). " دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابه على البنوك التجاريه" دراسه حاله البنك الوطني الجزائري، كلية التجارة.جامعة سطيف. رساله ماجستير غير منشوره. الجزائر.
الخضر، عبدالقادر(2005). " الأنشطة التي تضيف قيمة للسلع والخدمات وأثرها على إدارة الأرباح "كلية التجارة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رساله ماجستير غير منشورة.الخرطوم.
مليكه، كركار.(2010). " تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل". كليه العلوم الاقصاديه وعلوم التسيير.جامعة البلدية. مذكره ماجستير في العلوم الاقصاديه.الجزائر.
عبدلي، لطيفة.(2012). " دور ومكانه اداره المخاطر في المؤسسه الاقصاديه" دراسه حاله مؤسسة الاسمنت ومشتقاته. كلية العلوم الاقصاديه والعلوم التجاريه وعلوم التسيير.جامعه تلمسان. رساله ماجستير غير منشوره. الجزائر.
عبد القادر، محاسن.(2005) " إدارة الربح والتحفز ودورها في قياس تكاليف الإنتاج " كلية الدراسات العليا.جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رساله ماجستير غير منشورة.الخرطوم.السودان.
محمد، هاشم.(2007). "دور نظام الأرباح على أساس النشاط في قياس تكلفة الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي "كلية الدراسات العليا.جامعة الزعيم الازهرى. رساله ماجستير غير منشورة.الخرطوم.السودان.